وزير التربية: تؤسس لمرحلة جديدة من وضوح الأدوار واستقرار العمل التربوي والتعليمي

اعتماد اللائحة التنظيمية الشاملة للتعليم كمرجع وحيد للعملية التعليمية

- الملاحظات الميدانية تسهم في تطوير أحكام اللائحة والوصول بها إلى صيغتها التنظيمية النهائية
- الحرص على اعتماد نظام النقاط الرقمية والوصف اللفظي GPA واحتساب التقدير A+ بأربع نقاط كاملة
- تطبيق المعدل التراكمي للمرحلة الثانوية بأوزان 10٪ للعاشر و20٪ للحادي عشر و70٪ للثاني عشر
- 22 باباً تغطي مختلف مكونات العملية التعليمية من رياض الأطفال حتى التعليم الثانوي والديني
- 25 درجة لأعمال المتعلم و15 للاختبار القصير و60 درجة مخصصة للامتحان النهائي في كل فصل
- تطوير نظام التقويم في المرحلة الثانوية بتوزيع 40٪ لأعمال الفصل و60٪ للامتحان النهائي

آلاء خليفة

م. سيد جلال الطبطبائي

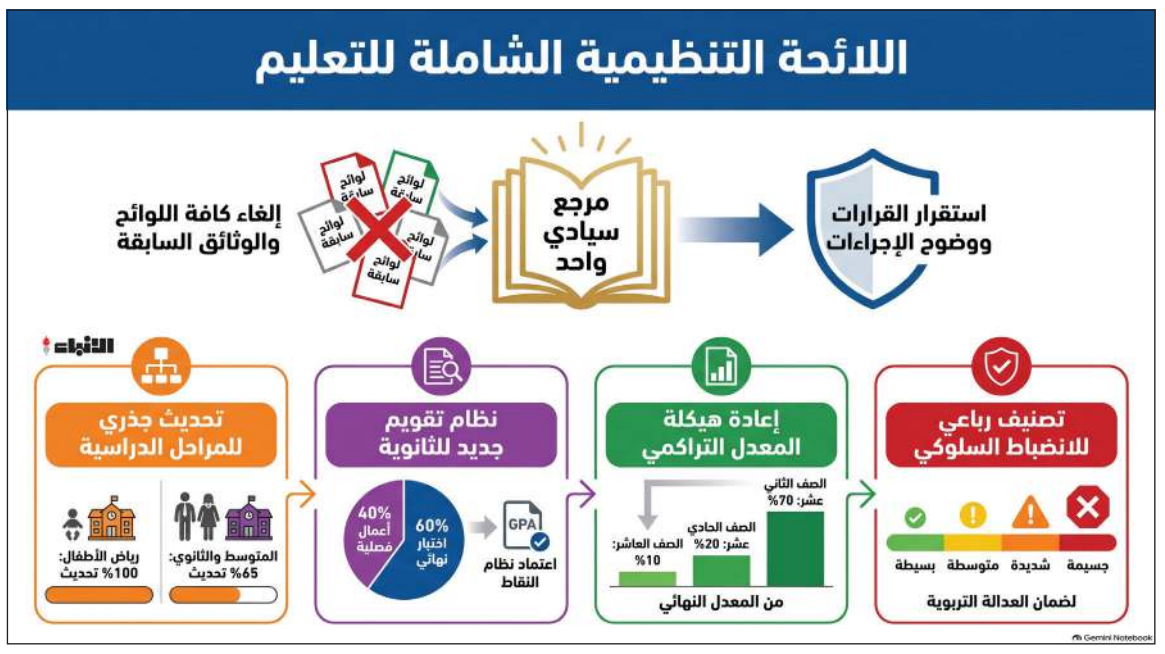

دقيقة الأدوار والمسؤوليات والحقوق والواجبات داخل المجتمع المدرسي.

وأضاف الطبطبائي أن اللائحة تمثل نتاجاً لجهد جماعي ومؤسسي شاركت فيه فرق العمل والقطاعات المختصة وأهل الميدان، من خلال مراجعات فنية وقانونية وتربوية متتابعة، واجتماعات تشاورية ومناقشات تخصصية هدفت إلى اختبار الأحكام المقترحة في ضوء الواقع الفعلي للمدارس واحتياجات العاملين فيها، مؤكداً أن الوزارة حرصت على أن تكون الملاحظات الميدانية جزءاً أساسياً من عملية تطوير اللائحة والوصول بها إلى صورتها النهائية.

وذكر أن وزارة التربية حرصت على الانتقال من تعدد الوثائق واللوائح والتعليمات المنظمة للعملية التعليمية إلى مرجعية تنظيمية شاملة ومتكاملة، بحيث تكون اللائحة الجديدة المرجع الوحيد الذي تستند إليه المؤسسات التعليمية في تنظيم أعمالها، مع إلغاء الوثائق واللوائح السابقة التي حلت اللائحة محلها، بما ينهي ازدواجية المرجعيات ويعزز استقرار القرارات ووضوح الإجراءات عند التطبيق.

وأشار الطبطبائي إلى أن المتعلم يأتي في محور عملية التطوير التي تستهدفها اللائحة، من خلال تطوير نظم التقويم والتقييم، وتعزيز الانضباط المدرسي، وتنظيم البيئة التعليمية، وحفظ الحقوق وتحديد الواجبات، إلى جانب تعزيز الشراكة بين المدرسة والأسرة وتفعيل الأدوار التربوية والاجتماعية والنفسية داخل المجتمع المدرسي.

ولفت إلى أن وضوح المرجعية التنظيمية لا يقتصر أثره على الجوانب الإدارية، وإنما يمتد إلى مختلف أطراف المجتمع المدرسي، بحيث يعرف المتعلم حقوقه وواجباته، وولي الأمر دوره، والمعلم مسؤولياته، والإدارة صلاحياتها وإجراءاتها، بما يسهم في بناء بيئة تعليمية أكثر عدالة واستقراراً وكفاءة.

كما أوضح الطبطبائي أن حجم العمل الذي شهدته اللائحة يعكس حرص الوزارة على تطوير المنظومة التنظيمية بصورة شاملة، إذ شملت عملية إعدادها مراجعة وتحديثاً واسعاً للأنظمة واللوائح التعليمية القائمة، ولم تقتصر على إضافة أحكام جديدة، وإنما استهدفت بناء إطار متكامل يستجيب للتطورات التي شهدها التعليم واحتياجات الميدان.

وثمّن الوزير الطبطبائي الجهد الكبير الذي بذلته فرق العمل والقطاعات المختصة والمشاركون من أهل الميدان خلال مراحل إعداد اللائحة ومراجعتها، مؤكداً أن الاجتماعات التشاورية والمراجعات المتخصصة والملاحظات الميدانية أسهمت في تطوير العديد من أحكامها والوصول بها إلى الصيغة النهائية، معرباً عن تقديره لكل من شارك في هذا العمل المؤسسي.

وفي ختام تصريحه، شدد الطبطبائي على أن صدور اللائحة ليس نهاية مشروع التطوير، بل بداية مرحلة التطبيق والمتابعة وقياس الأثر في الميدان، بما يضمن ترجمة أحكامها إلى ممارسات فعلية داخل المؤسسات التعليمية، ويرفع كفاءة الأداء ويعزز الانضباط والمسؤولية وجودة التعليم، مؤكداً أن نجاح اللائحة يقاس بمدى انعكاسها على واقع المدرسة وتحسينها للعملية التعليمية.

وفي السياق، أوضحت وزارة التربية أن عملية إعداد اللائحة شهدت مراجعة وتحديثاً واسعاً للأنظمة واللوائح التعليمية القائمة، بلغت معه نسبة التحديث 100٪ في تنظيم مرحلة رياض الأطفال، و87٪ في لائحة النظام، و70٪ في المرحلة الابتدائية والتعليم الديني، و65٪ في كل من المرحلتين المتوسطة والثانوية، بما يعكس حجم التطوير الذي شهدته المرجعية التنظيمية للعملية التعليمية.

وأشارت الوزارة إلى أن اللائحة تنقل العمل التعليمي من تعدد الوثائق واللوائح والتعليمات المنظمة إلى مرجعية تنظيمية واحدة ومتكاملة، حيث أُلغيت الوثائق واللوائح السابقة التي حلت اللائحة الجديدة محلها، لتصبح أحكامها المرجع التنظيمي المعتمد عند تنظيم مختلف جوانب العملية التعليمية، بما ينهي ازدواجية المرجعيات ويعزز وضوح الإجراءات والاختصاصات والمسؤوليات.

وبيّنت وزارة التربية أن اللائحة تتكون من 22 باباً تغطي مختلف مكونات العملية التعليمية، بدءاً من المبادئ والأحكام المنظمة للعمل التربوي ومرحلة رياض الأطفال، مروراً بالمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية والتعليم الديني، وصولاً إلى التسجيل والنقل والنظام المدرسي والخدمة الاجتماعية والنفسية والأنشطة والإعلام المدرسي والتعليم عن بُعد والبيئة التعليمية والامتحانات والسلوك والانضباط المهني.

وأفادت بأن اللائحة أفردت أحكاماً تنظيمية لكل مرحلة تعليمية تراعي خصائصها وطبيعتها، حيث تناولت مرحلة رياض الأطفال، من حيث الأهداف وخصائص النمو وبناء الهوية، والقبول والانتقال إلى المرحلة الابتدائية، والنطاق الجغرافي والكثافة، ودمج ذوي الإعاقة، والهيئة التعليمية والفترات، إضافة إلى التقييم والغياب والنظام المدرسي وحقوق الطفل ودور الأسرة والتعليم عن بُعد.

كما أوضحت الوزارة أن الأحكام الخاصة بالمراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية شملت الخطط الدراسية والمعايير وأدوات التقويم وتوزيع الدرجات والمشروعات والحضور والغياب ومخالفات الامتحانات، إلى جانب الأحكام العامة والخاصة بالتعليم الديني.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانوية، أفادت وزارة التربية بأن اللائحة تضمنت تطويراً متكاملاً لنظام التقويم والدرجات، بحيث أصبحت درجة المتعلم في كل فصل دراسي موزعة بين 40٪ لأعمال الفصل والتقييمات المستمرة و60٪ لامتحان نهاية الفصل.

وأشارت إلى أن أعمال الفصل تتوزع على 25 درجة لأعمال المتعلم و15 درجة للاختبار القصير، فيما تخصص 60 درجة للامتحان النهائي، موضحة أن مكونات الـ25 درجة المخصصة لأعمال المتعلم تشمل 6 درجات للمشاركة، و6 للواجبات، و6 للسلوك، و7 درجات للمشروع، مع وضع ضوابط للمشروعات المدرسية ترتبط بنواتج التعلم والعمل الذاتي والإبداع والابتكار وتوثيق المصادر والعرض والمناقشة.

كما بينت الوزارة أن اللائحة اعتمدت نظام النقاط الرقمية والوصف اللفظي (GPA)، الذي يحول درجات المتعلم إلى مستويات تحصيل ونقاط رقمية، تبدأ من 4 نقاط للتقدير A+ للدرجات من 97 إلى 100.

وأوضحت وزارة التربية أن من أبرز التطورات التي أقرتها اللائحة تطبيق المعدل التراكمي للمرحلة الثانوية، بحيث تدخل نتيجة الصف العاشر بنسبة 10٪، والصف الحادي عشر بنسبة 20٪، والصف الثاني عشر بنسبة 70٪ من المعدل النهائي، مضيفة أنه في حال رسوب المتعلم في أي صف من صفوف المرحلة الثانوية ثم اجتيازه بنجاح في سنة لاحقة، يتم احتساب المعدل التراكمي وفق سنة النجاح فقط، دون أن يكون للرسوب السابق أثر على المعدل التراكمي.

وفي جانب الانضباط المدرسي، أكدت وزارة التربية أن اللائحة أعادت تنظيم منظومة التعامل مع السلوك الطلابي وفق إطار أكثر وضوحاً وتدرجاً، وصنفت المخالفات السلوكية إلى أربعة مستويات هي: البسيطة، والمتوسطة، والشديدة، والجسيمة، وربطت كل مستوى بإجراءات تصحيحية تتناسب مع طبيعة المخالفة والمرحلة التعليمية.

وأشارت إلى أن التنظيم الجديد يقوم على مبدأ التدرج في الإجراء والعدالة والمساواة والتحقق من المخالفة، والنظر إلى الجزاء في إطاره التربوي والوقائي والتقويمي والعلاجي، مع الابتعاد عن العقاب البدني والألفاظ الجارحة.

كما أفادت وزارة التربية بأن اللائحة نظمت أدوار لجنة الانضباط السلوكي ومجلس النظام المدرسي وآليات إحالة الحالات إليهما، بما يحقق تكامل أدوار الإدارة المدرسية والهيئة التعليمية والباحثين الاجتماعيين والنفسيين وولي الأمر في معالجة السلوك وحماية البيئة المدرسية.

استكمال تعيين أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية أحد الملفات الرئيسية على أجندة الوزارة

«التربية»: حسم قرارات نقل المعلمين وتوفير الكوادر والوظائف الإشرافية

آلاء خليفة

شارفت وزارة التربية على إغلاق ملفات العام الدراسي الجديد مع قرب الإعلان عن قرارات وظيفية مرتقبة، فيما تتركز الجهود الحالية على مجموعة واسعة من الملفات منها توفير أعضاء الهيئتين التعليمية والإدارية، وإنهاء قرارات النقل، واستكمال إجراءات الوظائف الإشرافية قبل بدء الدراسة. وذكر مصدر تربوي لـ«الأنباء» ان استكمال تعيين أعضاء الهيئة التعليمية والإدارية يمثل أحد الملفات الرئيسية على أجندة الوزارة، خصوصا مع ارتباطه المباشر باستقرار الجداول الدراسية وعدم وجود عجز في التخصصات المختلفة.

وأفاد المصدر بأن الوزارة تعمل جاهدة في الوقت الحالي لإنهاء العديد من الملفات الوظيفية بينها إصدار قرارات نقل المعلمين والمعلمات، والإعلان عن احتياجات التخصصات التعليمية لغير الكويتيين، مع إعطاء الأولوية للتخصصات التي تعاني نقصا في الكوادر.

وقال المصدر إن ملف نقل المعلمين والمعلمات يأتي ضمن الملفات التي تحظى بمتابعة واسعة من العاملين في الميدان التربوي، خصوصا مع قرب انطلاق الدراسة حيث إن الجهات المختصة في الوزارة تعمل حاليا على إصدار قرارات نقل الهيئات التعليمية، بالتزامن مع استكمال إجراءات تسكين الشواغر الإشرافية، مع توقعات بصدور القرارات في نهاية أغسطس الجاري، فيما يمثل الانتهاء من هذه القرارات خطوة أساسية في تثبيت الهيكل الوظيفي للمدارس، وإتاحة الفرصة أمام الإدارات المدرسية لترتيب جداول العمل وتوزيع المهام قبل وصول الطلبة.

وبشأن ملف الوظائف الإشرافية، ذكر المصدر أنه يأتي ضمن الملفات التي قطعت الوزارة فيها شوطا مهما، حيث تواصل استكمال إجراءات شغل الوظائف الإشرافية التعليمية.

وكانت الوزارة قد أعلنت بدء مقابلات رؤساء الأقسام، في إطار خطتها لاستكمال شغل الوظائف الإشرافية ودعم الميدان التربوي بالكفاءات الوطنية المؤهلة.

كما تضمنت خطة الاستعداد للعام الدراسي تشكيل اللجان المختصة بالوظائف الإشرافية للتعليم العام والتربية الخاصة، وتشمل وظائف مدير مدرسة ومدير مساعد وموجه فني ومراقب توجيه ورئيس قسم ورئيس شعبة.

ومن شأن استكمال هذه الإجراءات أن يسهم في استقرار الهيكل الإشرافي للمدارس والمناطق التعليمية، خصوصا أن المرحلة المقبلة تتطلب وجود قيادات مدرسية وفنية مكتملة الصلاحيات والمسؤوليات منذ بداية العام.

وأضاف أنه مع اقتراب انطلاق الدراسة، تتجمع أمام الوزارة مجموعة من الملفات التي ينتظر الميدان التربوي حسمها، وفي مقدمتها ما يلي:

أولا: استكمال أي شواغر متبقية في الهيئتين التعليمية والإدارية.

ثانيا: إصدار قرارات نقل المعلمين والمعلمات وتثبيت مراكز العمل.

ثالثا: استكمال إجراءات تسكين الوظائف الإشرافية الشاغرة.

رابعا: استكمال أعمال الصيانة والتكييف والبرادات ومعالجة الملاحظات الطارئة.

خامسا: التأكد من وصول الكتب المدرسية إلى المدارس وفق خطط التوزيع.

سادسا: استكمال تجهيز المدارس الجديدة بالأثاث والخدمات والأنظمة التقنية.

سابعا: التأكد من جاهزية شبكات الإنترنت والحواسيب والأنظمة الإلكترونية.

ثامنا: ضمان استمرار خدمات النظافة والحراسة والتغذية والنقل والمناولة دون انقطاع.

تاسعا: معالجة أي نقص يظهر في أعداد المعلمين أو التخصصات قبل انتظام الدراسة.

عاشرا: رفع مستوى التنسيق بين الوزارة والمناطق التعليمية والإدارات المدرسية خلال الأيام الأولى من العام الدراسي.

مصدر تربوي لـ «الأنباء»: تأجيل تعيين المعلمين الجدد لمدة أسبوعين.. والهيئات التعليمية تباشر الأحد

آلاء خليفة

أبلغ مصدر تربوي «الأنباء» بأن وزارة التربية أجلت تعيين المعلمين الجدد لمدة أسبوعين من خريجي كلية التربية بجامعة الكويت وكلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب والذين تم إبلاغهم في شهر مايو الماضي بترشحيهم للعمل بوزارة التربية وكانوا على موعد في 1 سبتمبر لإخطارهم بقرارات التعيين ومباشرة أعمالهم مع بداية العام الدراسي، إلا انهم تلقوا ردا من الوزارة بتأجيل تعيينهم لمدة أسبوعين إضافيين.

وأشار المصدر إلى أن قرار التأجيل يأتي في توقيت لافت، لاسيما مع قرب بدء دوام أعضاء الهيئة التعليمية يوم الأحد المقبل 6 الجاري، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى تأثير تأخر تعيين الخريجين الجدد على سد احتياجات المدارس من الكوادر التعليمية مع انطلاقة العام الدراسي.

وبين المصدر ان الخريجين كانوا يعولون على مباشرة أعمالهم منذ بداية العام الدراسي، خصوصا بعد مرور نحو أربعة أشهر على ترشحيهم للتعيين وانتظارهم لاستكمال الإجراءات الإدارية اللازمة، إلا ان تأجيل موعد التعيين يمدد فترة انتظارهم إلى ما بعد بدء دوام المعلمين.

وختم المصدر موضحا أن الأيام المقبلة من شأنها ان تكشف عن موعد استكمال إجراءات التعيين ومباشرة الخريجين أعمالهم في المدارس في وقت تستعد وزارة التربية لاستقبال العام الدراسي الجديد وتوفير احتياجات المدارس من الهيئات التعليمية.

الجامعة الأمريكية الدولية تستقبل أعضاء هيئة التدريس الجدد استعداداً لانطلاق الفصل الدراسي

استعدادا لانطلاق الفصل الدراسي الجديد 2027/2026، رحبت الجامعة الأمريكية الدولية (AIU) بأعضاء هيئة التدريس الجدد، وذلك خلال البرنامج التعريفي الخاص بأعضاء هيئة التدريس الجدد، والذي نظمته الجامعة بهدف تعريف المنتسبين الجدد ببيئة العمل الأكاديمية، وثقافة الجامعة، وأنظمتها وإجراءاتها، إلى جانب اطلاعهم على مختلف الخدمات والمرافق والموارد المتاحة داخل الحرم الجامعي.

ويأتي البرنامج التعريفي في إطار حرص الجامعة على توفير بداية متكاملة لأعضاء هيئة التدريس الجدد، بما يسهم في تسهيل اندماجهم في المجتمع الجامعي والتعرف على مختلف الإدارات والأقسام والخدمات التي تدعم العملية الأكاديمية، كما شكل البرنامج فرصة لتعزيز التواصل والتعارف بين أعضاء هيئة التدريس الجدد وزملائهم، وبناء علاقات مهنية وأكاديمية قائمة على التعاون وتبادل الخبرات.

وتضمن البرنامج عددا من الجلسات التعريفية التي تناولت مجموعة من الموضوعات الأساسية، من بينها سياسات وإجراءات الموارد البشرية، وأنظمة الحضور والانصراف، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والسلامة والمرافق، ومصادر المكتبة والموارد الأكاديمية، إلى جانب مختلف الخدمات الجامعية التي يحتاج إليها أعضاء هيئة التدريس في أداء مهامهم الأكاديمية.

كما شملت الفعاليات جولة تعريفية في الحرم الجامعي، اطلع خلالها أعضاء هيئة التدريس الجدد على أبرز المرافق والمساحات الأكاديمية والخدمية، بما يساعدهم على التعرف على البيئة الجامعية والمرافق التي سيستخدمونها خلال مسيرتهم في الجامعة.

وأكدت الجامعة أن انضمام أعضاء هيئة التدريس الجدد يمثل إضافة مهمة إلى مجتمع AIU الأكاديمي، لما يحملونه من خبرات ومعارف ووجهات نظر متنوعة من شأنها إثراء البيئة التعليمية ودعم تجربة الطلبة، وتعزيز التعاون الأكاديمي والبحثي داخل الجامعة. وتواصل الجامعة الأمريكية الدولية (AIU) بناء مجتمع أكاديمي حديث يركز على إعداد الطلبة لمتطلبات المستقبل وسوق العمل، من خلال بيئة تعليمية تجمع بين التميز الأكاديمي والتعلم التطبيقي والابتكار والتجربة الجامعية المتكاملة. وتحرص الجامعة على توفير برامج أكاديمية متنوعة تتيح للطلبة اختيار مسارات تعليمية تتناسب مع اهتماماتهم وطموحاتهم المهنية، مع التركيز على تطوير المهارات العملية والتفكير النقدي والإبداع. وتضم AIU مجموعة من البرامج والتخصصات في عدد من المجالات الأكاديمية، من بينها كلية إدارة الأعمال التي تشمل تخصصات التسويق، والتمويل، والمحاسبة، والإدارة، وريادة الأعمال، وسلاسل الإمداد العالمية، إلى جانب كلية الفنون والتصميم التي تقدم تخصصي التصميم الداخلي والتصميم الجرافيكي، كما توفر الجامعة برامج في مجالات الهندسة، وعلوم الحاسوب والتكنولوجيا، والعلوم، بما يعكس توجهها نحو توفير تعليم متعدد التخصصات يتماشى مع التحولات المتسارعة في احتياجات سوق العمل.

وتركز AIU على التعلم العملي من خلال المشاريع والتدريب والتجارب التعليمية التي تساعد الطلبة على تطوير مهاراتهم والاستعداد لسوق العمل، إلى جانب توفير بيئة جامعية حديثة تشجع على المشاركة من خلال الأنشطة والأندية والفعاليات المختلفة.

ومع انضمام أعضاء هيئة التدريس الجدد، تواصل الجامعة تعزيز مجتمعها الأكاديمي وتوفير بيئة تعليمية تساعد الطلبة على تطوير معارفهم ومهاراتهم وتحقيق طموحاتهم الأكاديمية والمهنية.

ومع انطلاق فصل الخريف 2026، تتطلع AIU إلى فصل جديد حافل بالتعلم والإنجاز والتعاون بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وجميع أفراد مجتمع الجامعة.